وتقرر في الأمر الرئاسي الصادر في (15 أبريل 1845م) تقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات هي: الجزائر، ووهران، وقسنطينة، وبهذا الأسلوب تقلصت سلطات الحاكم العام، وأصبحت حكومة باريس تسيطر على مجرى الأمور بحيث إن رئيس الدولة الفرنسي هو الذي يصدر المراسيم المتعلقة بالجزائر، ووزير الحرب الفرنسي هو الذي يصدر التعليمات والقرارات الخاصة بالجزائر، وتمشياً مع هذا التنظيم الجديد، تم تعيين مدير إداري، ومدير للشؤون الداخلية، والأشغال العمومية ومدير للمالية والتجارة، ووكيل للجمهورية، ومدير للشؤون العربية، والجميع يعملون تحت إشراف مدير الشؤون المدنية، لكن التغيير الجذري في وضعية الجزائر حدث في عام (1848م) حيث وقعت الثورة، وشارك المعمرون الفرنسيون فيها بوفد وطالبوا بإدماج الجزائر في فرنسا بصفة رسمية وإعطائهم (4) مقاعد في البرلمان الجديد، وبالفعل فقد تمكنوا من القيام بضغوط على الحكومة الجديدة وتعيين (4) نواب لكي يمثلوهم في البرلمان الفرنسي، وقد تحصلوا على هذا المكسب السياسي بمقتضى الدستور الجديد الصادر بتاريخ (4 نوفمبر 1848م) والذي نصت المادة (109) منه على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية.

وفي الحقيقة إن استراتيجية الجيش الفرنسي في الجزائر كانت تقوم منذ البداية على تحطيم النظام وقوانين العمل الجزائرية في كل منطقة يتم احتلالها، وذلك بقصد تكسير العلاقات العائلية، وإقامة نظام جديد يحل محل النظام المألوف عند الجزائريين.

وتحت غطاء المحافظة على الأمن، وتوسيع نفوذ الدولة الفرنسية، وتوسيع الأراضي الفائضة عن احتياجات كل عرش، قامت السلطات العسكرية بالاستيلاء على أراضي الأعراش، لأن وجود الأراضي في حوزة جماعات جزائرية يمنع أو يحول دون توسع الاستيطان الأوروبي في الجزائر، كما أن فلسفة فرنسا في الجزائر، كانت تقوم على أساس أن التحكم في الجزائريين وإخضاعهم لنفوذها يتوقف على تحويلهم من مالكين إلى أجراء، يعملون لتنمية ثروات المعمرين الأوروبيين.

إلى غاية 1845، تاريخ تقسيم الجزائر إلى منطقتين: **مدنية** يسود فيها القانون الفرنسي، و**عسكرية** يحتفظ فيها الأهالي ببعض مؤسساتهم التقليدية. وللتمييز بين ما هو مدني وما هو عسكري، أنشئ مجلس استشاري ومنصب مدير للشؤون

المدنية لمساعدة الحاكم العام. وفي 4 مارس 1848، أصدرت الحكومة المؤقتة في باريس مرسوما يجعل من الجزائر جزءً من الأراضي الفرنسية ويكشف عن نية السياسة الجديدة في تطبيق القوانين الفرنسية على الجزائر. وفعلا فقد صدرت بين 16 أوت و20 أكتوبر سلسلة قرارات، ألحقت بموجبها شؤون التعليم والدين والعدل والجمارك بالوزارات المعنية بها لمدة 10 سنوات، كما أكدت تلك الرغبة بواسطة دستور 4 نوفمبر 1848، الذي منح فرنسيو الجزائر حق التمثيل في المجلس الوطني وقسم الجزائر إلى ثلاث (3) ولايات بها مجالس عامة. وفي 24 جوان 1858، أستبدل منصب الحاكم العام بوزارة الجزائر والمستعمرات، التي لم تعمر أكثر من سنتين ونصف (ألغيت في 1860/11/24) ليعود النظام اللامركزي من جديد بحاكم عام واسع الصلاحيات، باستثناء شؤون التعليم والعدل، بداية من 1860/12/10.
يساعد الحاكم العام في هذه الأثناء مجلسين: المجلس الأعلى للحكومة، لدراسة الميزانية، والمجلس الاستشاري الذي كان بمثابة مجلس إدارة.

سياسة نابليون الثالث

تميزت سياسة نابليون الثالث فى الجزائر بالتقلبات وعدم الفهم من طرف العسكريين والمدنيين، وخلال فترة حكمه تم إصدار العديد من القوانين التى فى ظاهرها تخدم الجزائريين لكن فى باطنها تحمل مشاريع التفكيك والسيطرة، ومن بينها القرار المشيخى الصادر بتاريخ 22 أفريل 1863، كما نادى بفكرة المملكة العربية وحسب ما كان يهدف إليه فان سياسة نبليون الثالث ترتكز على ترسيخ فكرة الاستعمار إذ مهدت لهذه السياسة مجموعة من المشاريع والقوانين بغية إنجاح سياسته بداها بالإدماج وانتهت بفكرة المملكة العربية . إلا أن السياسة قد اصطدمت بقوة المعارضة والجمود ، إذ كان اول من عمل على عرقلته المعمرين وأيضا المقاومات الشعبية وهذا ماعجل في سقوط الإمبراطورية. فسياسته مسألة لطالما أثارت الجدل، وهي تأثير السياسة الاستعمارية على الجزائر وهوية شعبها في عهد الإمبراطور نابليون الثالث، الذي حرص على تحطيم كل المقومات الأساسية للمجتمع المحلي، من خلال ضرب الدين الإسلامي، ومحاربة اللغة العربية لتمكين المسيحية والثقافة الفرنسية، إلى جانب محاولة القضاء على الوحدة الوطنية بتفكيك البنية الاجتماعية وبث التفرقة الاثنية بين

سكان مختلف المناطق، وبذلك فان الخوض في سياسته هي محاولة للكشف عن محاولات السلطات الاستعمارية الفرنسية لتكوين جيل من الجزائريين مطموس الهوية قابل للاندماج في فرنسا، وذلك من خلال اشكالية تحدد طبيعة ومعالم هذه السياسة في عهد نابليون الثالث؟ وتناقش المواقف والاساليب والآثار، من خلال استقراء مجموعة متنوعة من المصادر والمراجع المحلية والأجنبية، اعتمادا على المنهج التاريخي.

كانت مشكلة الأرض أهم محاور الصراع في الجزائر بين الأهالي المسلمين و الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وكذلك بين الإدارة الاستعمارية و المستوطنين الأوروبيين منذ بداية الاحتلال 1830، فبعد أن وطّد الاستعمار أقدامه بالبلاد وقرّر منذ 1834 الاحتفاظ بها كجزء من الأراضي الفرنسية، بدأ بتطبيق مجموعة من السياسات المتزامنة التي تستهدف في مجموعها تجريد الأهالي من أرضهم ونقلها إلى يد الإدارة الفرنسية والمعمّرين ، وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852-1870) حاول نابليون الثالث إصدار قانون يهدف في ظاهره الحفاظ على ملكية الأهالي لأراضيهم فكان قانون "سيناتيس كونسلت 1863"، و في عهد الجمهورية الثالثة بعد 1870استصدرت مجموعة من القوانين و التشريعات المكملة في هذا المجال، و أهمها قانون الأرض سنة 1873 وقانون 1887 ،و كانت أهداف كل هذه القوانين وآثار تطبيقها لها عواقب وخيمة على المجتمع الأهلي المسلم، وهو ما أبرزته ردود فعل زعماء الأهالي بمختلف توجهاتهم إزاء تلك السياسات الاستعمارية.

وعقب زيارته إلى الجزائر عام 1865، طرح نابليون الثالث Napoléon III فكرة المملكة العربية* **Le Royaume arabe**، الفكرة التي ظلت تراوده منذ **1852**، حيث صرح في خطاب ألقاه في بوردو قائلا: "لدينا قبالة مرسيليا مملكة واسعة تنتظر منا دمجها بفرنسا"؛ وفي رسالة إلى الحاكم العام بيليسيي **Pélissier** (الذي حكم من **1860** إلى 1864)، نشرت عام 1863، كتب يقول: "ليست الجزائر بمستعمرة في حد ذاتها، بل مملكة عربية، وكالمعمرين، للأهالي أيضا حق في حمايتي، أنا إمبراطور العرب والفرنسيين على حد سواء". لقد كان نابليون الثالث يعي جيدا حقيقة المشروع الفرنسي في الجزائر وكأنه أخذ بمقولة المؤرخ الفرنسي المشهور أليكسي دو طوكفيل **Alexis de Tocqueville**، التي كتبها عام **1847**، ليقول لأصحاب القرار: "بالتأكيد فمستقبل سيطرتنا في الجزائر مرهون بطريقة تعاملنا مع الأهالي"، ومن ثمة فقد سعى إلى دمج المجتمعين، الأوروبي والأهلي، في مجتمع واحد وتحضيره تدريجيا، "تمشيا مع المستوى الحضاري للمسلمين"، لخلق مملكة، ربما ستتمتع في

---

* - تجسدت هذه الفكرة عمليا في سيناتوس-كونسيلت Sénatus-consulte 1863/4/22 حول الملكية العقارية، وسيناتوس Sénatus-consulte 1865/7/14 حول قانون الجزائريين غير الأوروبيين اللذين سنتحدث عنهما لاحقا.

يوم ما باستقلالها، "ومن يدر . مثلما نشرت له جريدة **Le Moniteur de l'Algérie** عام 1865 . فقد يأتي اليوم الذي ينتج فيه إنصهار العرقين، العربي والفرنسي، فردية عظيمة كتلك التي جعلت منه "العربي" لقرون من الزمن، سيدا لشواطئ المتوسط الوسطى".

لم يكتب النجاح لمملكة نابليون العربية، نتيجة سعي المعمرين لتسريع الدمج دون مراعاة ظروف المسلمين، وإحلال النظام المدني محل النظام العسكري لكي تتحرر أيديهم فيتحصلون على المزيد من مواقع الاستيطان والاستثمار. وقد ازدادت حدّة معارضة المستوطنين وبلغت حد رفض النظام الإمبراطوري برمته ومحاولة الانفصال عن فرنسا، عن طريق رفض الجنرال استرهازي **Esterhazy**، الذي عينته باريس عام 1870 لحكم الجزائر، ولما أحست باريس بالخطر، فإنها أعلنت عزمها على القضاء على محاولة المتطرفين هؤلاء وعيّنت رغما عنهم الجنرال لالمون **Lallemand** كقائد للجيش ودو بوزوي **De Bouzouet** كمفوض للجمهورية الجديدة، غير أن رسالة المستوطنين بدأت تأتي بثمارها مع نهاية أكتوبر **1870**، حين أستبدل النظام العسكري بنظام مدني وتم تعيين "حاكم عام لولايات الجزائر الثلاث"، يستمد صلاحياته من وزير الداخلية، كما وُسِّعت رقعة المناطق المدنية بقرار صدر في 24 ديسمبر 1870، بيد أن نواة الإدارة المدنية هذه سرعان ما حُكمت برجل عسكري، عين في 29 مارس 1871، يجمع بين يديه كافة الصلاحيات المتعلقة بتسيير أمور البلاد، بما في ذلك صلاحية إعلان حالة الطوارئ بداية عام 1878.